

الاقتصاد التشاركي.. كيف يتغير العالم من حولنا؟

هذا المقال منشور في موقع اضاءات شهر نوفمبر ٢٠٢٢

شيماء سليمان

باحثة اقتصادية -ماجستير اقتصاد

مقدمة

إن اقتصاد المشاركة هو حركة شعبية ريادية تستخدم شبكة الانترنت لتنظيم الاستهلاك بطريقة مختلفة عما كان في القرن العشرين والنظام الاقتصادي التقليدي. بطريقة أكثر استدامة من أجل مواجهة الاستهلاك المفرط المنهول والإنتاج الضخم غير الضروري وبمعنى آخر فإنها تريد دمج المسؤولية الاجتماعية والإنصاف والوعي المجتمعي في عملية الاستهلاك، بهدف القضاء على الطموحات الرأسمالية الجامحة للنظام الاقتصادي الصناعي [1].

لم يعد مصطلح الاقتصاد التشاركي، الذي يعرف أيضا باسم الاقتصاد التعاون، أو الاستهلاك التعاوني، أو اقتصاد المشاركة، أو اقتصاد الواحد لواحد؛ ظاهرة جديدة، حيث يتجه المزيد من الأفراد نحو تقاسم الموارد، والخدمات، والأفكار، والمعلومات، وغيرها.

الاستهلاك التعاوني أو اقتصاد المشاركة أو الاقتصاد التشاركي هو ممارسة لتشارك الموارد البشرية من خلال خدمات فرد لفرد والاستعاضة عن الملكية التقليدية بالتقاسم والإقراض والاقتراض. يسمح هذا النموذج الاجتماعي الاقتصادي للشركات بتخفيض تكاليف خدمات معينة للعملاء بشكل كبير وزيادة الإيرادات عن طريق إلغاء النفقات مثل الأصول غير المنقولة والاستثمارات الأخرى كما أنه أسلوب للاستفادة من الأشياء غير المستخدمة، وقوة العمل، والموارد التعليمية، والصحية. ويمكن القول إنه وسيلة لتخفيف حقوق ملكية الأشياء وتعزيز حقوق استخدامها، من أجل تقاسم الموارد والمواد والتقنيات الخاصة، غير المستغلة أو الزائدة عن الحاجة، لتحقيق أقصى استفادة ممكنة.

الدوى

وقد ازداد عدد الأفراد المشاركين في الاقتصاد التشاركي من خلال الخدمات عبر الإنترنت بسرعة. خدمات مثل "Airbnb" استئجار شقة / منزل ، "Zipcar" ، "Lyft" ، ركوب الخيل واستئجار السيارات "TaskRabbit" دعوة شخص للقيام بمهمة معينة في منزلك) تستفيد بالفعل من هذه السوق الجديدة نسبيا وسريعة النمو. وهناك العديد من المشاريع الجديدة المستمرة في النمو بمعدل مضطرب حول العالم ، مثل Vinted لتبادل الملابس ، "Spinlister" تأجير المعدات الرياضية و "DogVacay" خدمة طلب جليسات للكلاب

ومع تطور الاقتصاد التشاركي، يزداد عدد الأشياء التي يتشارك الناس في استخدامها؛ من السيارات والشقق، إلى أصحاب المهن المختلفة، ومن الأشياء الملموسة إلى الخدمات غير المادية. لذا، يظهر مزيد من أصحاب المواهب المتعددة، وهم يمارسون أعمالا مستقلة. وتظهر في السوق منصات للربط بين فرص العمل وهؤلاء الأشخاص. مثل [skillshare](https://www.skillshare.com/)

الصين تغير العالم

لقد أوضح "كارل جيرث" [2] في كتابه "على خطى الصين يسير العالم" كيف يمكن لنمط الاستهلاك الصيني إحداث تغييرات في نمط الاستهلاك في العالم ككل. [3] يشعر كثير من الشبان الصينيين حاليا بالامتلاك المفرط للأشياء كنظرائهم الأمريكيين، لذلك فهم يفضلون الشراء عبر شبكة تاوباو، يستخدم كثير منهم منصة "شيانيو" لتبادل الأشياء غير المستغلة. تأسست هذه المنصة في عام 2014، لتوفير خدمة تبادل الأشياء غير المستغلة، وتقاسم التقنيات والعلوم، والمزادات والتأجير.

لقد غير الاقتصاد التشاركي نمط حياة الصينيين في السنوات الأخيرة. على سبيل المثال، في مجال النقل والمواصلات، ظهرت تطبيقات طلب سيارات الأجرة مثل [DIDI](https://www.didi.com/)، وتطبيقات استخدام الدراجات العامة. مثل [Mobike](https://www.mobike.com/)، وسوف يشارك المزيد من الأفراد بالإضافة إلى المزيد من الشركات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاد المشاركة والاستفادة منها.

في عام 2013، بدأ تشغيل منصة PP لتأجير السيارات في الصين، للارتقاء بفعالية وسائل النقل عن طريق تنظيم استعمال السيارات الخاصة غير المستخدمة. بهذه الطريقة، يحصل صاحب السيارة على ربح، وفي ذات الوقت يمكن تعزيز قوة النقل في المدن يماثل تطبيق شياوتشو في الصين، تطبيق Airbnb في الولايات المتحدة لديه مائة ألف شقة للتأجير، في أكثر من 250 مدينة، وحقق أكثر من مليار يوان من الربح في عام 2016.

كما ظهرت تطبيقات كثيرة لطلب خدمة الطبخ في المنزل. تساعد هذه المنصات في الاستفادة من قوة العمل في المجتمع بشكل أكثر فعالية، وتوفير فرص عمل لكثير من المسنين. على سبيل

المثال، هناك بعض المسنين يعملون طبّاخين غير محترفين في أوقات الفراغ. هم يجهزون الأطعمة للموظفين المشغولين.

وقد تمت الإشارة إلى "تنمية الاقتصاد التشاركي" لأول مرة في مشروع الخطة الخمسية الثالثة عشرة، في أكتوبر 2015 الأمر الذي يوضح إدراج تنمية الاقتصاد التشاركي في الخطة الاستراتيجية الصينية . وفي مارس عام 2016، أشارت "اقتراحات إرشادية لدفع الاستهلاك الأخضر"، التي صاغتها لجنة الدولة للتنمية والإصلاح وعشر دوائر حكومية إلى ضرورة دعم تنمية الاقتصاد التشاركي، وتشجيع استعمال الأشياء غير المستخدمة.[4]

ووفقا لتقرير صادر عن مركز بحوث الاقتصاد التشاركي التابع للمركز الوطني للمعلومات (State Internation Center (SIC)، وصل حجم المعاملات في سوق الاقتصاد التشاركي في الصين إلى 492.05 مليار يوان صيني بزيادة نسبتها 47.2% عن عام 2016، ووصل عدد المنخرطين في الاقتصاد التشاركي 700 مليون نسمة، بزيادة قدرها مائة مليون نسمة عن العام السابق. كما بلغ عدد العاملين 7.16 مليون عامل ما يعنى أن من بين كل مائة وظيفة في جديدة في الصين هناك 10 يعملون في اقتصاد المشاركة. وقد بلغ عدد الشركات الصينية العملاقة 60 شركة حول العالم من إجمالي 224 شركة (unicorn) بنهاية عام 2017. ومن المتوقع أن ينمو الاقتصاد التشاركي في الصين بنسبة 40% تقريبا سنويا[5]

الوجه القبيح

بالرغم من المزايا المتعددة للانخراط في أنشطة الاقتصاد التشاركي والمكاسب الفعلية والمتوقعة نتيجة توسع تلك الأنشطة لاسيما في الصين، إلا أن الواقع يبدو صعبا خاصة أمام الشركات الصغيرة ، وقد توقف بعضها عن العمل بالفعل مثل شركتي Wukong Bike ، بعد سرقة الدراجات أو تعرضها للتلف ،بينما فقدت شركة E Umbrella 300 ألف مظلة في أقل من ثلاثة شهور .[6]

أما المثال الأبرز لعدم الاستقرار فهو شركة أوبر ومع ذلك فقد خسرت 2.8 مليار دولار في 2016 في حين بلغت صافي الإيرادات 6.5 مليار دولار عن نفس العام، وطبقا لشبكة CNBC ، فقد ارتفعت خسائر أوبر بنسبة 61% عام 2017 لتبلغ 4.5 مليار دولار[7] وقد تمت تصفية أنشطة الشركة في الصين بسبب المنافسة المحلية الشديدة، بالإضافة إلى الاضطرابات والفضائح(اتهامات بتحرش جنسي وسرقة وغيرها) و الادارية التي أدت إلى استقالة المدير التنفيذي. ومن ناحية أخرى فقد تم رفع دعوة قضائية ضد أوبر لاتهامها بسرقة أسرار متعلقة بتكنولوجيا القيادة الذاتية من قبل شركة Waymo التابعة لجوجل [8].

كما تستثمر "أوبر" ملايين الدولارات في أبحاث السيارات ذاتية القيادة، مما سيضطرها لتخصيص مبالغ كبيرة لشراء هذا النوع من السيارات. قد تأمل الشركة في طرد المنافسين من العمل مستقبلاً، ومن ثم رفع الأسعار، وقد لا تستطع توفير رأس المال اللازم لحين حدوث ذلك. معظم مشاريع المشاركة الاقتصادية الأخرى صغيرة جداً بالمقارنة مع أوبر، ولكن يبدو أن العديد منها يعاني من نفس المشكلة - يجب أن تنفق أكثر من إيراداتها على الدعم والتسويق للحصول على المستخدمين والموردين. سوف نعرف على وجه اليقين مدى جدوى هذه المشاريع على المدى الطويل مع مرور المزيد من الوقت وعندما يصدر المزيد من المعلومات المالية المفصلة أو ببساطة ينفذ رأس المال المغامر ويغلق. في هذه الأثناء، كلما حصل أوبر أكبر، كلما خسر المزيد من المال. لا يبشر نموذج أعمالها بشكل جيد بمستقبل اقتصاد المشاركة.[9]

مصادر

[1]

<https://www.ericsson.com/assets/local/networked-society/commerce-reports/the-sharing-economy.pdf>

[2] <http://www.karlgerrth.com/> أستاذ أكاديمي أمريكي ومهتم بالشأن الصيني

[3]

http://karlgerrth.com/mm_uploads/gerrth-arabic-ed-as-china-goes.pdf

[4]

www.chinatoday.com.cn/ctarabic/se/2017.../content_742896.htm

[5]

<http://www.sic.gov.cn/archiver/SIC/UpFile/Files/Default/20180320144901006637.pdf>

[6]

<https://www.aseantoday.com/2017/10/the-next-big-challenge-in-chinas-sharing-economy/>

[7]

<https://www.cnbc.com/2018/02/13/ubers-loss-jumped-61-percent-to-4-point-5-billion-in-2017.html>

[8]

<https://www.investopedia.com/articles/personal-finance/111015/story-uber.asp>

[9]

<https://cacm.acm.org/magazines/2018/1/223874-the-sharing-economy-meets-reality/fulltext>